ولم يكن موقف الخصوم التقليديين لجماعة الهيئة العربية العليا تجاه الادارة المصرية مختلفا عن موقف بقية القوى ، على الرغم من اختلاف الاسباب والدوافع ، والعنصر الاساسي في موقف هذا الطرف كان قيام السلطة المصرية باقصاء رشدي الشوا ، الذي كان راس خصوم الهيئة العربية العليا ، عن رئاسة بلدية غزة بعد مرور اقل من شهر على قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ان تباين الاسباب والدوافع وراء موقف القوى السياسية في قطاع غزة لم يمنع التقاءها عند نقطة محددة ، هي معاداة الادارة المصرية ، وان كان في درجات متفاوتة تتراوح بين العداء السافر وبين الموقف غير الودي والمتحفظ . ولكنها في محصلتها النهائية كانت عاملا مساعدا في شحن الموقف الجماهيري ضد الادارة المصرية ، وقد استظلت هذه القوى كافة بالموقف السياسي كغطاء لحملتها . والامر الذي زاد الوضع سوءا هو افتقاد العلاقة الطبيعية بين قيادة الثورة والجماهير في قطاع غزة ، والذي كان يدار من قبل مجموعة من الضباط ، هم في معظمهم من ضباط المخابرات المتمرسين في القمع . اضافة الى ان معظم من اقاموا علاقة في قطاع غزة ، وارتبطت بأسمهم بعض الخدمات (قطارات الرحمة مثلا) ، كانوا من عناصر الاخوان المسلمين الذين طالتهم التصفيات التي شهدتها الثورة المصرية قيادة وقاعدة ، أثر ابعاد محمد نجيب عن مقاليد السلطة .

ان نمط العلاقة السياسية بين الحكومة المصرية وبين التنظيمات السياسية ، اضافة الى طبيعة العناصر التي أوكلت اليها مسئولية قطاع غزة ، وكذلك ملابسات مشروع التوطين وغيرها من المواقف السياسية التي اتخذتها قيادة الثورة ، هذه الامور كلها اسهمت في تعقيد العلاقة مع قطاع غزة ، وعمقت هوة عدم الثقة ، وحجبت عن جماهيره حقيقة التحولات التي كان يشهدها مجلس قيادة الثورة ، واتجاهه نحو مزيد من التحذر .

في هذه الظروف اتى عدوان اسرائيل على قطاع غزة ، فكان القشة التي قصمت ظهر البعير ، فانفجر قطاع غزة احتجاجا على المذبحة ، خصوصا بعد معرفة الناس ان المغيرين قد ساروا على ارجلهم مسافة ٣ كيلومترات ، ان لم يكن اكثر ، ذهابا وايابا وليس هنالك من يردعهم . طرحت هذه الحادثة في شكل حاد قضية أمن القطاع وقدرة مصر على حمايته ، بعد ان كانت قضية التوطين ومصير اللاجئين قد استكملت تفاعلا . ولم تعد قضية الوطن مثار تساؤل فحسب ، بل اصبح أمن الفرد مثار التساؤل ايضا . وهكذا انفجرت التظاهرات في كافة ارجاء القطاع ، وافدة الى مدينة غزة ، ومن ثم